

استكشاف أبرز الاتجاهات: برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام



التغيرات الديمغرافية والاستدامة

يعيش ثلثا السكان الآن في بلاد يقل فيها معدل الخصوبة عن مستوى الإحلال البالغ 2.1 طفل لكل امرأة

في منتصف عام 2024، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان خمس مقالات فكرية تحليلية بمناسبة الذكرى الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التاريخي الذي عقد في عام 1994. تحت عنوان استكشاف الاتجاهات الكبرى: في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام، تأتي المقالات الفكرية الخمس بعنوان:

التغيرات الديمغرافية والاستدامة

مستقبل الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية

مستقبل بيانات السكان

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات المناخية

مستقبل رقمي آمن

يسلط هذا الموجز الضوء على أهم النتائج والإجراءات الموصى بها حول التغيرات الديمغرافية والاستدامة

تستكشف هذه المقالات الفكرية التحليلية سبل الحفاظ على التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحديثها وتسريع وتيرتها في عالم يشهد تحولات جذرية. وتستهدف هذه المقالات الجهات الفاعلة وصانعو السياسات في مجال التنمية، وترصد التقدم المحرز فيه وتسلط الضوء على السيناريوهات المستقبلية المحتملة. وهي تمثل نقاط انطلاق للنقاش حول مستقبل السكان والتنمية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

يسلط هذا التقرير الموجز الضوء على أهم النتائج والإجراءات الموصى بها من مقالة الأفكار التحليلية حول التغيرات الديمغرافية والاستدامة. ويقترح هذا التقرير الطريقة التي يمكن للقادة بها استغلال الديناميات السكانية لتسريع التنمية المستدامة.

مقدمة

لم يحدث أن تباينت وتيرة التغير الديمغرافي واتجاهه كثيراً بين البلدان. فبينما يبلغ متوسط الأعمار في أوروبا 40 عاماً تقريباً، فهو أقرب إلى 17 عاماً في غرب أفريقيا. وتأخذ الخصوبة العالية والنمو السكاني السريع معدلاً مستمراً في معظم أنحاء غرب ووسط وشرق أفريقيا. ومع ذلك، يعيش ثلثا السكان الآن في بلاد يقل فيها معدل الخصوبة عن مستوى الإحلال البالغ 2.1 طفل لكل امرأة. تتركز معدلات الخصوبة المنخفضة للغاية في جنوب ووسط وشرق أوروبا وشرق آسيا.

تشعر بعض البلدان بالقلق إزاء النمو السكاني السريع. بينما تشعر بلدان أخرى بالقلق من انخفاض عدد السكان. وتزعم بعض البلدان أن لديها "عدداً كبيراً للغاية" من المهاجرين. وتخشى بعض البلدان الأخرى من عواقب الهجرة السريعة، لا سيما بين الفئة الأكثر تعليماً، وهو ما يطلق عليه "هجرة الأدمغة". كما أن وجود "عدد كبير للغاية" من الشباب أو كبار السن يمثل أزمة وجودية وقد يثير مخاوف على مستقبل الخدمات الصحية والاجتماعية والمعاشات التقاعدية والتنمية الحضرية والنمو الاقتصادي وحتى الأمن القومي

ولمواجهة القلق بشأن التغيير الديمغرافي، تسعى الحكومات أحياناً إلى إيجاد "حلول ديمغرافية". وعادة ما يتعارض ذلك مع الحقوق والقيم التي يتضمنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994. قد تحفز السياسات على رفع أو خفض معدلات الخصوبة بطرق تحرم من الخيارات الفردية. وقد تقيد الوصول إلى خدمات منع الحمل، أو تشجع على دفع مبالغ مالية للإنجاب، أو تقيد الهجرة. ونادراً ما تنجح مثل هذه النهج لأنها غالباً لا تعالج الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء التغيير الديمغرافي، وتشتت انتباه القادة في الوقت نفسه عن الإجراءات اللازمة للاستعداد لمستقبلهم الديمغرافي على نحو ما ينبغي.

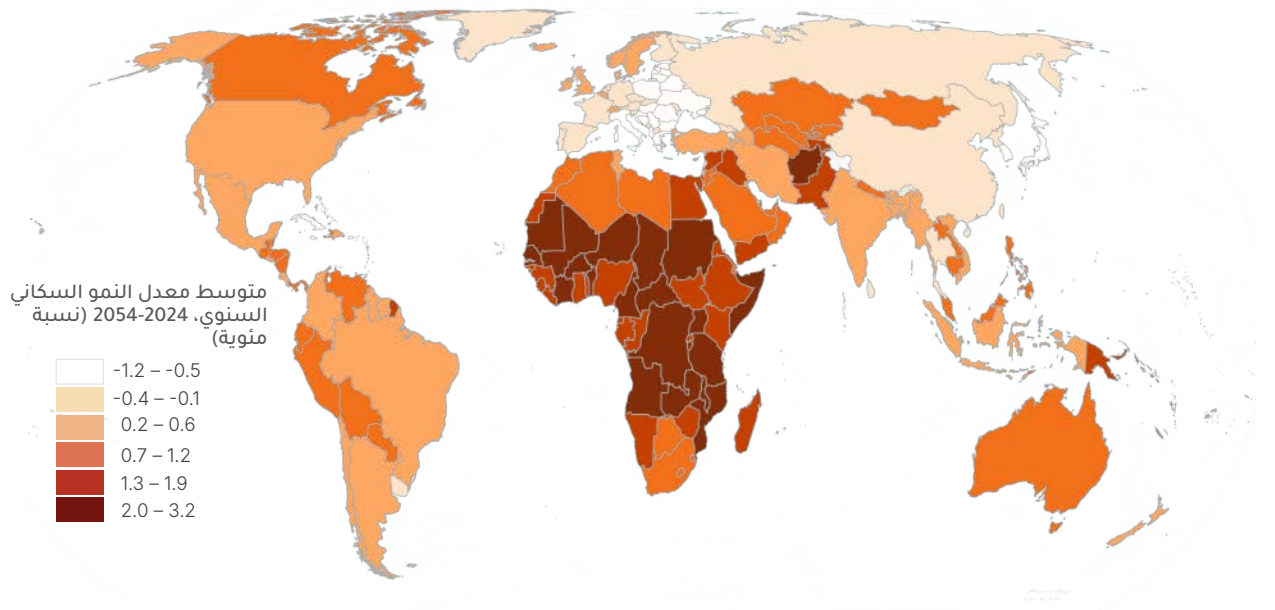
أهم الرؤى

تعاني كل من البلدان ذات الخصوبة المرتفعة والمنخفضة على حد سواء من فجوات بين عدد الأطفال المولودين والعدد "المرغوب" ممن لديهم أطفال. وهذا عندما يحدث يشير إلى الحاجة الواضحة إلى تسريع التدابير الرامية إلى إعمال حقوق المرأة في اتخاذ القرارات الإنجابية وحق التحكم في الجسد وضمان الحقوق والخيارات الإنجابية. وقد يتطلب ذلك الاستثمار توفير فرص وصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية الجيدة، بما يشمل توفير وسائل منع الحمل والعقم، واتخاذ إجراءات للتعامل مع العديد من الأمور الأخرى التي تحدد خيارات الإنجاب. ومن الأمثلة على ذلك الإسكان بأسعار معقولة، والإجازات مدفوعة الأجر، ورعاية الأطفال بأسعار معقولة، وتكلفة التعليم وساعات العمل المرنة.

ينمو اقتصاد الرعاية مع ارتفاع الطلب على رعاية الأطفال ورعاية كبار السن في جميع المناطق. وهناك اتجاه تصاعدي مدفوع بتوقعات زيادة أخرى في عدد المسنين (أعمار ما فوق 65 عاماً) بمقدار مليار شخص

الشكل 1

معدل النمو السكاني للأعوام 2024-2054



المصدر: مقتبس من التوقعات السكانية في العالم 2022 الصادرة عن شعبة السكان بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
إخلاء مسؤولية: إن الحدود والأسماء الواردة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تعني ضمناً مصادقة رسمية أو قبولاً رسمياً لها من قبل الأمم المتحدة.

بحلول النصف الثاني من عام 2050، تؤدي النساء حالياً 76.2 في المائة من الرعاية بدون أجر، أي أكثر من الرجال بمقدار 3.2 مرات. إن الاستثمار في نظم الرعاية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي هو أساس للمساواة بين الجنسين، ورفاه الأطفال وكبار السن، وتعزيز مجتمعات أكثر صلابة وصموداً من الناحية الديمغرافية.

حتى في مرحلة التنوع الديمغرافي السائد، تتخذ الأنماط العامة للتغير الديمغرافي حركة بطيئة نسبياً ويمكن التنبؤ بها، بعيداً عن نمط الهجرة. ويمكن التنبؤ ببعض ملامح المستقبل بالفعل، باستثناء الأزمات غير المتوقعة:

◀ سيستمر النمو السكاني العالمي ولو بمعدل متناقص على مدى العقود الأربعة المقبلة على الأقل (انظر الشكل 1).

◀ سيؤدي استمرار النمو السكاني في أفريقيا وجنوب آسيا إلى زيادة النسبة النسبية للشباب في هاتين المنطقتين. وستكون عملية اتخاذ القرارات والتعليم والصحة والحقوق والفرص الاقتصادية محورية بالنسبة للتوقعات الوطنية لتحقيق المكاسب الديمغرافية والتنمية العالمية الشاملة.

◀ ستستمر معدلات الخصوبة المرتفعة في الانخفاض بينما ستصبح معدلات الخصوبة المنخفضة (والمنخفضة للغاية) هي المعيار السائد في المزيد من البلدان.

◀ ومع انخفاض الخصوبة واستمرار تحسن الصحة وطول العمر، سيرتفع العدد المطلق والنسبي لكبار السن في كل بلد.

◀ سيستمر سكان الحضر في النمو، لا سيما في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم. فالأمر لا يتعلق بما إذا كانت البلدان ستتحول إلى حضرية، بل تتعلق بالشكل الذي سوف تتخذه عملية التوسع الحضري.

◀ سيؤثر التغير الديمغرافي على طبيعة خدمات الرعاية الصحية والطلب عليها، وكذلك على اقتصاد الرعاية وممارسات العمل واحتياجات التعليم والدعم الاجتماعي، مما يقتضي من جميع الحكومات أن تتنبأ بالمستقبل وتضع خطتها لتحقيق الأهداف العالمية والتنمية المستدامة.

يؤثر التغير الديمغرافي على طبيعة خدمات الرعاية الصحية والطلب عليها، واقتصاد الرعاية، وممارسات العمل، واحتياجات التعليم والدعم الاجتماعي

يتزايد سعي المهاجرين إلى تجنب المخاطر ويقدمون ذلك على جني الفرص

التنبؤ بالهجرة ليس أمراً سهلاً، لكن الاتجاهات الحديثة جديدة بالنظر وتعرض رؤى حول المستقبل القريب. ويتزايد سعي المهاجرين إلى تجنب المخاطر وتقديمه على جني الفرص. من المتوقع أن يرتفع عدد الذين يفرون من المخاطر بسبب المناخ والأزمات الإنسانية الأخرى. وكما تشير المنظمة الدولية للهجرة، يحتاج طالبو اللجوء واللاجئون إلى حقوق قانونية لا تمكنهم من العيش في البلدان المضيفة فحسب، بل من العمل فيها أيضاً، ومن سلوك مسار واقعي يحصلون من خلاله على الإقامة القانونية الدائمة حسب الحاجة. بالرغم من أن مثل هذه الإصلاحات قد تكون صعبة من الناحية السياسية، فالكثير من الأدلة تشير إلى أن مثل هذه الإصلاحات تعود بالنفع على المهاجرين والمواطنين على حد سواء، وتوفر للجميع نظاماً اقتصادياً واجتماعياً أقوى وأصلب.

قد يُنظر إلى انخفاض عدد السكان وتقدمهم في السن على أنه تهديد للرفاه الوطني والرعاية الصحية والاقتصاد. وقد قاد هذا الأمر بلداناً في مناطق مختلفة من العالم إلى مسار خطاب وسياسة مناصرة التكاثر. وقد كُثرت المناقشات العالمية المحلية حول حقوق الإنجاب وخياراته، مع ما يترتب على ذلك من عواقب كبيرة على حرية المرأة واستقلاليتها الجسدية وقدرتها على التصرف. وتعكس هذه المناقشات في ثوبها الجديد ما دفع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قبل ثلاثين عاماً للاتفاق على رؤية تمكينية للتنمية تتمحور حول الناس وإنفاذ حقوقهم وخياراتهم في الإنجاب.

الإجراءات الموصى بها

يمكن للبيانات والتحليلات المصنفة حسب النوع الاجتماعي أن توجه السياسات التي تلبى الاحتياجات الفريدة للشباب والشابات

التغير الديمغرافي أمر حتمي. يمكن أن توفر فرصاً كثيرة إذا دأبت البلدان على توليد واستخدام البيانات الديمغرافية والأدلة والتوقعات السكانية، بما في ذلك على المستويات دون الوطنية، لتخطيط وتهيئة المؤسسات والبنية التحتية والسياسات والخدمات. يمكن للبيانات والتحليلات المصنفة حسب النوع الاجتماعي أن توجه السياسات التي تلبى الاحتياجات والحقائق المختلفة والفريدة للشباب والشابات. وتختلف هذه الأمور من بلد إلى آخر، لكن الجميع بحاجة إلى الضروريات كالصحة الإنجابية والحقوق الجنسية والمساواة بين الجنسين والتعليم الجيد وفرص العمل الكريمة. انظر التقرير الموجز للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الثلاثين ذي الصلة بشأن مستقبل الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية.

فبدلاً من فرض أهداف للخصوبة، توصي الحكومات بمعالجة العوامل التي تقيد من فرص الناس في عدد الأطفال الراغبين في إنجابهم. فالسياسة والاقتصاد وإعمال الحقوق الإنجابية وحق التحكم في الجسد



والحصول على الرعاية والدعم، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الموثوقة، كلها عوامل تؤثر تأثيراً كبيراً في القدرة على تجنب الحمل غير المخطط له وإنجاب العدد المرغوب من الأطفال. تلي السياسات السكانية الشاملة للاحتياجات المحلية، وتضمن الوصول إلى كل من وسائل منع الحمل وخدمات العقم، وتعزز الحقوق والخيارات الإنجابية.

توصي جميع البلدان بالاستثمار في شبابها. فهم اللبنة الأساسية في الاقتصادات المنتجة، وهم أول المتصدرين لأزمة المناخ طوال حياتهم، والمستفيدين من ثورة التكنولوجيا. بالرغم من أن للاستثمار في الشباب فوائد جامعة، فهناك خصوصيات ملحة لبعض البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من المراهقين والشباب والبلدان التي تفقد شباباً بسبب الهجرة إلى الخارج.

يمكن للبلدان وينبغي لها أن تضع تدابير استعدادية خاصة بكبار السن. فالشيخوخة التي تتسم بالنشاط والصحة لا تقتصر على ما يتخذه كبار السن من إجراءات عند بلوغهم هذه السن، لكنها تتشكل بشكل أساسي من خلال الاستثمار في صحة الناس منذ مرحلة الطفولة وطوال حياتهم. وهذا يشمل إدخال إصلاحات على أنظمة المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي ونظام الرعاية الصحية، بل تجاوز ذلك إلى ما هو أفضل. وبالرغم من التشجيع على دمج كبار السن في سوق العمل، ينبغي للحكومات أيضاً أن تشجع على دمج النساء والمهاجرين والعاطلين عن العمل والعمال تحت الطلب وذوي الإعاقة في سوق العمل، وأن تكفل لهم بيئة تمكينية يتقاضون فيها أجوراً تمكّنهم من العيش. ومن السبل القويمة الواعدة الاعتماد بشكل أكبر على تبادل السياسات بين البلدان في مراحل مختلفة من الشيخوخة.

ولا بُد من تعزيز اقتصاد الرعاية لضمان شيخوخة صحية. وينبغي أن يتم ذلك بالتزامن مع سياسات التخطيط الحضري والسكني والإسكان التي تحافظ على استقلالية كبار السن في مجتمعات "صديقة لكبار السن". ومن الإحسان أن يتم التبكير في التخطيط قبل دخول المجتمع إلى مرحلة الشيخوخة بوقت كافٍ. بل يمكن للبلدان التي لديها عدد كبير من الشباب أن تبدأ في الاستعداد لمرحلة شيخوخة هؤلاء الشباب.

وزيادة الاستثمار في اقتصاد الرعاية والسياسات الأسرية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي هي تأكيد على أن الجميع يستفيد من الدعم الشامل لرعاية الأطفال وكبار السن. ولا ينبغي أن تعتمد الرعاية بشكل أساسي على العمل غير مدفوع الأجر الذي تقوم به أفراد الأسرة من الإناث. يجب أن يتقاضى جميع العاملين في مجال الرعاية أجوراً عادلة وأن توفر لهم ظروف عمل لائقة. وتوصي الحكومات بالاستثمار في رعاية الأطفال عالية الجودة وميسورة التكلفة بما يناسب ساعات عمل الوالدين، وذلك لتمكين الأسر من إنجاب العدد الذي يرغبون في إنجابه.

يمكن للبلدان اغتنام الفرصة "لتحقيق التنمية الحضرية بصورة صحيحة". وقد تراكم لدى البشر خبرات تمكّنهم من تصميم مدن صالحة للعيش وحيوية وتضع الإنسان في قمة أولوياتها. وينبغي للحكومات اعتماد تصاميم تحسّن النتائج الصحية، وتعزز الحياة المجتمعية، وتحمي أمن السكان على اختلافهم، وتقلل من الآثار الكربونية، وتضمن المساواة في الوصول إلى الأراضي وتمنح الثقة للنساء، وتقلل من آثار جزر الاحترار الحضرية، وتكون في متناول الشباب.

**توصي جميع
البلدان بالاستثمار
في شبابها. فهم اللبنة
الأساسية في الاقتصادات
المنتجة، وأول المتصدرين
لأزمة المناخ طوال حياتهم،
والمستفيدين من ثورة
التكنولوجيا**

**توصي جميع البلدان
بالاستثمار في شبابها.
فهم اللبنة الأساسية في
الاقتصادات المنتجة، وأول
المتصدرين لأزمة المناخ
طوال حياتهم،
والمستفيدين من ثورة
التكنولوجيا**

الهجرة الدولية حقيقة تفرض نفسها في عصر العولمة وفي أغلب الظن أنها ستزداد بسبب الأزمات المناخية والإنسانية والمضالم الاقتصادية. توصى جميع الحكومات بالتوقيع على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لعام 2018 بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتحقيق أهدافه. ينبغي للقادة السياسيين في البلدان المستقبلة للمهاجرين التفكير في التحول من المواقف التقييدية للهجرة إلى سياسات تضمن هجرة آمنة ومنظمة ونظامية. يجب أن يتخذوا خطوات لدمج المهاجرين بشكل إنساني ودون تمييز وبغض النظر عن أصلهم ووضعهم.

الخاتمة

بتسليط الضوء على النتائج الرئيسية والإجراءات الموصى بها بشأن التنوع الديمغرافي والقدرة على الصمود، بيّن هذا التقرير الموجز أن أهداف الخصوبة والحوافز هي أدوات مباشرة، ويمكن للحكومات أن تحسن من دعمها للأسر إذا ركزت على التخفيف من العوامل التي تقيد من خياراتهم في إنجاب العدد الراغبين في إنجابه والاستثمار في رأس المال البشري والاستعداد لمستقبلهم الديمغرافي.

ولضمان شيخوخة صحية ومجتمع صديق للأسرة، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز اقتصاد الرعاية، مع التأكيد على الاستفادة الجميع من وجود دعم لرعاية الأطفال وكبار السن، ولا يمكن أن يعتمد هذا العمل المهم على عمل المرأة بدون أجر.

أخيراً، باتت الهجرة الدولية حتمية في عصر العولمة وفرص ازديادها كبيرة في السنوات القادمة بسبب الأزمات المناخية والإنسانية والمضالم الاقتصادية. يوفر التنوع الديمغرافي للبلدان فرصة لإعادة النظر في إمكانات الهجرة الدولية الآمنة والنظامية على أنها من سبل التنمية المستدامة.

شكر وتقدير

مُعدّ المستند: ستيوارت جيتل باستن (جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا)، راشيل سنو (استشارية)

المشاركون: مايكل هيرمان (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، رومان هوفمان (المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية)، إدواردو كلاين (HelpAge)، دوجلاس ماسي (جامعة برينستون)

المراجعون: دافيد أنتوني (منظمة اليونيسف)، كارمن باروسو (مؤسسة WomenDeliver)، باتريك جيرلاند (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، كاتارينا شبيز (المعهد الاتحادي لأبحاث السكانية (BiB)، سيفانانثي ثانتيران (مركز آسيا والمحيط الهادئ للمصادر والأبحاث المتعلقة بالمرأة (ARROW)، الفريق المرجعي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الثلاثين، المكاتب الإقليمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

التنسيق والتحرير والتصميم والإنتاج

المحررون الرئيسيون والتنسيق الفني العام: بريسيلا إيديل (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، راشيل سنو (استشارية)

الإشراف الاستراتيجي: جوليا بونتنيج، جوليتا أونابانجو (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

طاقم التحرير: جريتشن لوشسينجر (منظمة Words for the World)

التواصل والمناصرة والإنترنت: آنا ماريا كوريا، جاكلين دالدين، إتيان ليو، أنجيليك ريد (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

التصميم: أوباسانا يونغ (شركة GlowDesign)

العمليات والدعم الإداري: سارة أبرانيوس، أشبي أنجلين، إلسا دوفاي، عباس عمر، رايولا أوسانيا (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

حقوق التأليف والنشر © جميع الحقوق محفوظة لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2024. يُسمح بالنسخ والنشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

كيفية الاستشهاد بهذا التقرير: صندوق الأمم المتحدة للسكان (2024).
استكشاف أبرز الاتجاهات: برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام
ICPD30 BRIEF التغييرات الديمغرافية والاستدامة

أبريل 2024

إخلاء مسؤولية: إن الآراء والأفكار الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو مواقف أي كيانات يمثلونها.

حقوق صورة الغلاف محفوظة لصندوق الأمم المتحدة للسكان



صندوق الأمم المتحدة للسكان
605 Third Avenue
New York, NY 10158
هاتف رقم: +1 212-297-5000
www.unfpa.org
X@UNFPA